

هل تكمن مشكلة التخلف في القيادة أم الشعب؟



أحمد صالح الفقيه

جاء في كتب التاريخ أن الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك بن مروان كان له اهتمام كبير بالعمارة والتشييد، وأن الناس في عهده حذوا حذوه، فكانت العمارة والبناء محط اهتمامهم، وأنه كلما اجتمع عدد منهم في مجلس، كان مدار الحديث حول البناء والبساتين والحدايق. ولما ولي الخلافة سليمان بن عبد الملك، وكان مشهوراً بنهمه إلى الطعام، واهتمامه بالصنائف وطبخه وموائد. أصبح الناس كذلك في عهده، منشغلين بالطعام والوانه وأصنافه، ومن هنا قيل (الناس على دين ملوكهم). ولا عجب إذن أن ينتشر بين اليمنيين في هذا العهد، الاعتداء على أموال

الدولة، وأموال وحقوق الضعفاء، وأن يجعل كل منهم وظيفته الرسمية دكاناً يسخره لأغراضه الخاصة. إضافة إلى شيوع التزمت وقسوة القلب، وسوء الطبع وانتشار استخدام القوة والاعتداء لانتفه الأسباب، مع عدم التورع عن ملاحقة الريال والدولار بغض النظر عن مصدره خلافاً لم حراماً، وشيوع الكذب، وإخلاف الوعد بين الناس، وتقلص مساحة المعرفة، وازدياد مساحة المنكر، ولجوء الناس إلى العصبية، والتنازح بالكبر والتجبر على من هو أضعف منهم، وكثرة النفاق والتظاهر، وغلبة المظاهر الكاذبة على صدق الجوهر وصلاح الباطن، وازدراء العلم والثقافة، وشيوع الضحالة والتفاهة، والوصوت العالي، فالناس على دين ملوكهم. وذكرت كتب التاريخ بتفصيل كبير كيف تحولت ولاية الخليفة عمر بن عبد العزيز بن مروان إلى رحمة للعالمين على الرغم من قصر مدتها التي لم تبلغ الثلاث سنوات. وقد قيل أنه ما أن عرف هذا الحاكم الصالح عن الحرام حتى عفت الرعية وهدت حذوه، حتى أن الرجل كما قيل كان يخرج بصداقته وينادي على من يأخذها فلا يجد. وانتشر الأمان والسلام والقي الخوارج السلاج، وعم العدل، وصدق الدين، وضاعت المساجد وحلقات العلم وبرواها، ورخص السعر لشيوع الأمانة والشفاعة في الناس.. فالناس على دين ملوكهم. شهد اليمن مصداق ذلك في تلك الالاتعة القصيرة الباهرة لعهد الرئيس المغدور الشهيد إبراهيم محمد الحمدي.. فقد جاء إلى السلطة في وقت اقتسمت فيه مراكز القوى القبلية وحدات القوات المسلحة، فأزاحها جميعاً وأعاد بناء الجيش اليمني، ووجه عنايته إلى الإدارة الحكومية عبر برنامج التصحيح المالي والإداري، فأقام عوجاجها، وانتظم الموظفون في أعمالهم يؤدون بها بفتان وإخلاص، وجعل من الأجهزة الأمنية أجهزة حقيقية

على الرغم من أن كل امرئ يمكنه أن يكون هذا أو ذاك أو كلهم جميعاً إذا أراد، وإذا مارس قواه الخاصة وقدراته الذاتية على العمل وإنكار الذات. حقاً إن كل الخبرات تؤكد أن قيمة الدولة وقوتها ليست رهنا بصورة مؤسسة لها بقدر ما هي رهن بخصائص أهلها، ذلك لأن الأمة ليست سوى جماع الظروف الفردية والحضارة ذاتها إنما هي مسألة تقدم شخصي.. وحسبما يقضى به نظام الطبيعة فإن الطابع الجمعي لأمة من الأمام يبلغ غايته الملائمة له يقينا في قوانينه ونظام حكمه تماماً مثلما يبلغ الماء منسوبه. فالكرما يفسدون بطريقتهم كريمة والجهلاء الفاسدون يخضعون لحكم فاسد جهول. حقاً إن الحرية تطوّر أخلاقه بقدر ما هي تطوّر سياسي-إنها ثمرة عمل وطاقة واستقلال فرد حر. ورأيي أنه لا يهم كثيرا كيف يكون طابع الحكم الخارجي الذي يخضع له الفرد بينما كل شيء رهن بالكيفية التي يسوس بها المرء نفسه من باطنه.

ان أكبر عبد ليس من يحكمه طاغية مستبد، على خطورة هذا الوضع الأليم، بل من يسرقه جهله الأخلاقي ونايبيته ووراثته. وكما كان هناك ربيما لا يزال يوجد من يسمون مواطنين ثوريين يؤمنون بأن أقوى جهد من أجل الحرية هو قتل طاغية ناسيين أن الطاغية يمثل عادة وبأمانة شديدة ملايين البشر الحكوميين له.

ولكن الأمم التي أضحت مستعبدة في أعماق نفوسها لا سبيل إلى تحريرها بتغيير ساداتها أو مؤسساتها فقط ولا شيء آخر. وطالما ظل هذا الوهم القاتل سائداً، والذي تتوقف الحرية عليه وحده دون سواه، متمثلاً في الحكم ستظل مثل هذه التغييرات مهما قاما كمن الثمن الذي يتكبد المجتمع لأجل إنجازها ذات قيمة عملية ضئيلة شأنها شأن مركب الأوهام المتحركة. إن الأسس الصلبة الراسخة

للحرية لا بد أن تركز على طبيعة شخصية الفرد فهي أيضا الضمان الوحيد الأكيد للأمن الاجتماعي والتقدم القومي. فها هنا تكمن القوة الحقيقية للحرية. الإنسان يشعر أنهم أحرار، ليس فقط لأنهم حيون في ظل تلك المؤسسات الحرة التي أقاموها بكدهم وجهدهم، بل لأن جوهر الموضوع تأسل بدرجة أو بأخرى في نفس كل عضو من أعضاء المجتمع الذي يكون أعضاؤه جميعاً مستمرين على الدرب مؤمنين إيماناً قويا بحريتهم ويستمتعون بها. إنهم لا يستمتعون بحرية التعبير فقط، بل يستمتعون كذلك بحياتهم الراسخة وعملهم النشط كأفراد أحرار، وعند هذه النقطة لا بد من التساؤل عما نعنيه بصلاح الأوضاع؟ لقد كتبت ذات مرة أقول: "يحتاج اليمن إلى السيطرة على شروط بقائه واستمراره، ومواكبة متغيرات الحياة، وتعميق الأداء الاجتماعي، وإدكاء روح الاستنارة والنهضة والإصلاح والتحديث، ولأجل ذلك لا بد من طرح مشروعات متعددة طموح في مختلف المجالات، تجمع الأحلام والرؤى البناءة إلى الدراسة الواعية العلمية".

ويبدو لي اليوم ان القيادة لا بد ان تتوفر على مشروع طموح واهداف ضخمة تركز نفسها لتحقيقها، هذا الى جانب ما راه أرسطو من ضرورة اتصاف القيادات بالاخلاص لنظام الدولة، والكفاءة لاداء مهام وظائفهم، والفضيلة والعدالة بما يتفق مع نظام الدولة.

وخلال الخمسين عاماً الماضية حققت دول كثيرة نجاحا مرموقا في التنمية بفضل مزاي قياداتها، على الرغم من اختلاف أنظمة الحكم والثقافات وتوفر الموارد الطبيعية أو شحتها وذلك لتوافر تلك الشروط فيها. وإذا تمعنا في أسباب النجاح الذي تحقق، لوجدنا أن هناك عوامل ستة على وجه الحصر هي:

وجود دولة لكل مواطنها يسود فيها القانون بغض النظر عن جوره أو عدالته، ومواطنة متساوية أمام القانون، وتكافؤ في الفرص، تحقق الشعور بالرضى عن الدولة لدى المواطنين.

استقرار سياسي نسبي ينجم أساساً عن انتهاج سياسات خارجية براجماتية واقعية.

إنفاق حصيف ومصادر تمويل كافية أدت إلى تراكم جيد للأسرمان حيث لا موارد.

برامج تعليم ممتازة وفرت قدرات تقنية جيدة.

تركيز على الأولويات الصحيحة وهي البنية التحتية (مواصلات، اتصالات، موانئ، كهرباء، مجار... الخ). ثم الزراعة والصناعات الخفيفة التصديرية، ثم بعد توفر الشروط اللازمة الدخول في الصناعات الثقيلة أو الثقنيات المتقدمة أو كليهما معا.

انتهاج سياسات اقتصادية هي مزيج من التخطيط واقتصاد السوق.

تشكيل العقل الحديث



شوقي جلال

لم يكن التحول من جاهلية العصور الوسطى إلى العصر الحديث سهلاً، بل كان صراعاً طاحناً ومباركاً وانتصارات وانهايات بالكفر والزندقة وأحكاما بالقتل والتعذيب والحرمان. وبدأ التحول تدريجياً بين صعود وهبوط، ولكنه استمر واتصل. وحاولت قوى جاهلية العصور الوسطى أن توقف التاريخ عندها مثلما يحلو لكثيرين الظن أن التاريخ قد توقف عندهم وانتهى بعد أن قالوا كلمتهم..

وكما هو الحال دائماً في كل مراحل التحول الاجتماعي التاريخية لاستكشاف رؤية جديدة ظهرت فرق وجماعات متمردة، كانت جميعها رافضة متمردة ثائرة كالعاصفة المدمرة، وليس في هذا ما يخيف طالما توفرت سبل الحوار. ولكن الخوف كل الخوف من نكسة نتيجة وصاية فكرية أو إرهاب أو قمع سلطوي... تعددت الفرق والمذاهب تبحث عن سبيل إذ لم تعد قضايا عصرهم الحديث تضي بحلها موروثات فكرية ورثها الأوروبي عن السلف.

الواقع الجديد يفرض تحدياته ولا بد من المواجهة، وكانت مواجهة التقليد حتماً مقضياً. ولزم الخلق عن التقديس الأعمى والإجلال الخاضع لكتب وأسفار مأثورة عن قديسين عاشوا في الماضي ولماضيهم ربما أضافت في عصرها ولكنها باتت عقيمياً... المعالم يتحرك أمام الحاحا، وفكر الماضي أداة مملومة، ولا بد من رصد الواقع واستقراء أحداثه وفهمها في ضوء نور كاشف جديد غير كتابات السلف، وكان هذا هو نور العقل. ولم تكن هذه الثورة خلقاً من عدم بل أخذ الأوروبي الناظر عن السلف من المدرسين عادة الصبر والبحث الدؤوب والجلد على جمع المعلومات والالتزام المنطقي، ولكنه توجه بكل طاقاته لا إلى كتابات أرسطو أو القديس أغسطين أو الأكويني وإن استوعب هذا كله، بل إلى الطبيعة والمجتمع والإنسان، وأخضع حصاده من المعلومات للعقل، وهذا هو الجديد، بمعنى أنه أخضعها لمبدأ الفحص والتحجيب، والمراجعة والتفسير، والاختبار والتجريب والتحقق.

وأدرك الإنسان الأوروبي أن الحقيقة أكبر من حصرتها بين دفتي كتاب. وعرف أن ثمة حقيقة أعمق وأشمل من المسيحية في ذاتها. يحتاج الإنسان إلى استكشافها وإلى بذل الجهد في تقصيها، وأن الحقيقة التي يهتدي إليها نسبية دائماً. وأدرك الأوروبي كذلك أن ما قدمه السلف منذ الإغريق عظيم ومبدع ورائع، ولكن بالإمكان أن نحاكمهم روعة وإبداعاً. وأدرك كذلك أن النعيم ليس في السماء وحدها بل على الأرض أيضاً حيث يمكن بلوغ الكمال والتقدم باطراد في هذه السبيل بفضل العقل المستنير بعد أن ظل مقهوراً حتى أصابه الضمور بسبب خضوعه زمنياً طويلاً لقمع المسيحية التقليدية وسلطان أهل التنصير.

بدأ العصر الحديث، أو الحقبة الحضارية الجديدة بحركات الإصلاح والنهضة والتنوير. وبدأت بشانرها في محاولات تحطيم سطوة وسلطان الإقطاع والكنيسة. وحين نقول الكنيسة فإن الكلمة لا تنصرف إلى الدين في ذاته بل إلى القائمين عليه، كما تعني محاولات الفصل بين الكنيسة والدولة ليكون ما تقيصر لتقيصر وما لله لله.

وكان انتصار الإنسان هنا بداية لتطور العلم والثقافة والحركة العلمانية، وإبداناً بانبيات الحركة القومية والتطور الاقتصادي الذي استلزم تحطيم سلطة النبلاء، والثورة ضد الفرق في كل صوره، ضد استرقاق الإنسان اقتصادياً وسياسياً وفكرياً. وعاشت أوروبا وعانت حركة التحول: انهيار قيم بائنة وغرس قيم جديدة. وانطلق مارد الفكر من إساره وانطلقت العلوم، وتغيرت صورة العالم في عقل الإنسان كيما تنير منهجه في التعامل مع الطبيعة وتفسيرها. وكشفت أوروبا في محركها عن الأصالة والتحديث عن صيغة جديدة في التوفيق بين النقل والعقل، أو بين التراث وحاجات العصر. فكان الولاء للتراث ولاء إبداعياً، إذ أخضعت تراثها للنقد وأسقطت كل بال معوق. وأحييت روائع تراثها القديم بما في ذلك السابق على المسيحية، إذ أدركت أن تاريخها وأصالتها امتداد إلى ما قبل ظهورا مسيحية حتى يتسنى لها أن تقف بأقدام ثابتة على أرض التاريخ الصلبة. وهكذا لم تفقد هويتها بل أحييت هويتها أو هويتها شعوبها التي كانت مطموسة في ظل شعار وحدة الكنيسة أو وحدة العالم المسيحي تحت علم إمبراطورية مسيحية واحدة.

ولعل بؤرة الصراع ومحور النهضة هو تأكيد قيمة الإنسان وفعالتيته وإيجابيته في شئون الحياة. تحرر الإنسان من قيد التبعية لرجال الكنيسة وأصبحت له الكلمة في رسم حياته على الأرض واختيار علاقته بالرب. فتنحرف من أغلال التبعية للتقليد على النحو الذي شل فكره وواد إرادته وقدراته الإبداعية فتعطلت ملكاته وعاش أسيراً لعبارات موروثه تحمل هالة من القداسة قضى قرونا يظن فيها الهداية، ثم سقط عنه الوهم ونحرف من الزيف، ونجح نجاحاً جديداً في تحصيل المعرفة ليتخذ منها عدة وزادا لبناء حياة أفضل. وامتلات نفسه بالأمل في انتصار الإنسان على الأرض، وتأكيد سيادته على الطبيعة.

الحوار.. وزناخة العقول..!!



بليغ الحطابي

المستمره هو بمسكاته الخيانتة الوطنية التي لا تغتفر..

وبما ان الحوارات على مشارف نهايته، وكما يقال، على المحك، فيفترض المنافس حتى تقديم الافضل المتجرد عن النظرة الدونية والذاتية.. نحن في سياق مع الزمن لصناعة الصور المشرفة المتجردة.. ينبغي عدم الاسراف في الاحلام والطموحات والتبجح في صنع أجداد زائفة على حساب الوطن ووحدته وأمنه وسلامة

أراضيه باعتبارها المغربي الكبير الذي تجتمع عليه السياسة والكليات والنزوات الحزبية وحتى النزعات الشيطانية.. أعتقد أن مرحلة خلط الأوراق تم تجاوزها وما يدور اليوم هو مجرد مضغبة للوقت وهدر للامكانات والقدرات في خلافات محسومة مسبقاً !!!

تصديق بالآخر- ومصطلح زناخة هنا يعني أو يطلق على الأشياء الكريهة الفاسدة التي طالها العفن والتعفن و الفساد.. لكن مايعتمل هذه الايام في الحوار الوطني بعيد عن ذلك ومحاولات البعض وهم قلة حجز أماكن لهم في المقاعد الاولى من مقصورات القطار الوطني.. بعكس اولئك المتميزين المنحرفين عن المسار الوطني الذين يجدون في الحلول الوقتية زاداً لهم وفرصة لترحيل ملفات الحوار وأكثر قضايا حساسية.. وهو الامر المفروض وغير المقبول.. والذي لا يمكن اعتباره سوى هروب من المسؤولية وتنصل عن الوفاء الوطني.. بل ان المواربة في مثل تلك القضايا والاستمتاع بمعاناة الشعب

نحن الى عقد الصنقات وتكرار مآسي ومظالم الماضي عبر هذه التسويات الظالمة..متحايلة على المخرجات التي يفترض انه قد بدأ باستيعابها وتشكيل محددات اليمن الجديد وفقاً لمقتضيمه اتفاق التسوية السياسية والية المبادرة الخليلجية التي يتغافل عنها البعض ويتجاهل مبادئها ونصوصها..

ليس غريباً أن نجد تلك المراوغات والمماطلات من قيادات حزبية تعفتت أفكارها واضمحلت رؤاها الوطنية فلم تجد أمامها الا مصالحها الضيقة وتختزل هموم وقضايا الشعب وهموم المواطن في ماستحصل عليه من كعكة تقاسم وتجزئة وشرذمة الوطن.. ولعل وصفا الدكتور ياسين سعيد نعمان لمحاولات عرقلة الحوار اليوم وابتزاز قيادته ومشروعه الوطني الذي سينبثق عنه.. هي بمثابة زلزال صغير تهدد للزلزال الأكبر الذي يتقن المتطرفون صناعته وتنفيزه بحرفيه وإبداع.. في الاوقات الاضافية نعرف انه يتم فيها الاجتهاد لصناعة اللحظة الفارقة في حياة كل فريق بعيداً عن البيضاغة الفاسدة و"زناخة الأفكار" والرؤى التي

يعرف الجميع متى يستخدم الوقت الاضافي في المباريات والالعاب المختلفة.. لكن بالنسبة للعبة السياسية اليمنية سنستخدم هذا المصطلح في التنبيه بقرب نهاية الوقت الاضافي لمؤتمر الحوار الوطني الذي تجاوز فترة الستة الأشهر كزمن محدد في النظام الداخلي للمؤتمر..

وقد تكون الحاجة اقتضت لتمديده وهذا لا حرج فيه.. لما قيل لصالح القضايا المحل "والشائكة" التي لا تزال بلا حد أو حل أو علاج.. فحسبتي الوقت الاضافي المحدد بـ "150" يوماً ولا يزال المتحاورون يدورون في دائرة مفرغة حول ذات القضايا والموضوعات بما فيها تلك القضايا المنفصلة كالقضية الجنوبية وقضية صعدة وبناء الدولة.. كاس انطلاق الحوار.. ولكنه اليوم لا مبرر مطلقاً لتمديده، بحسب رغبات بعض القوى، أو الزنهان لمطالبها واشراطاتها التعجيزية وابتزاز الشاعر الدينية للمواطن اليمني المغلوب على أمره.. على انه يجب وضع حد لكل تلك النزعات "الشيطانية" التي تحكم وتتحكم في البعض بقرارات وطنية جريئة لاتقوم الا لحسابات وطنية.. والتي

هل بدأ العدّ التنازلي لعمارات شارع مدرّم؟



محمد كليب أحمد

منذ فترة قصيرة مضت، عمّ الذعر الشديد سكان إحدى عمارات الشارع الرئيس بالمعلا والمسمى شارع الشهيد مدرّم.. السلام الخرسانية أخذت في التهاك وانهارت بشكل مفاجئ مما أدى إلى حالة من الهلع لوقوع هذه الكارثة التي لم تلك لتخطر على بال أحد من سكان العمارة فحسب، بل لكل سكان ذلك الشارع العتيق التي تراصت أبنيتها على خطين متوازيين منذ اعماره في خمسينات القرن الماضي..

جميعنا يعرف تماماً تاريخ هذا الشارع وعمارته التي أقامها مالكوها في فترة ازدهار نشاط مدينة عدن والمعلا تحديداً تزامناً مع النشاط التجاري والبحري لبناء المعلا الذي كان له تاريخه العالمي المشهود..

وحيث تم تأميم تلك العمارات - كبقية ماطاله قانون التأميم- أصبحت بالتالي عقارات مملوكة للدولة تم توزيعها للمواطنين كمنتهيين ليعود ريعها لوزارة الإسكان التي أحالت ملكيتها للسكانين بعد أن تفاقمت الأعباء المالية على الوزارة ولم تعد قادرة على رعايتها وبشكل دوري للحفاظ عليها كمساكن (أمنة) ولفترة مستقبلية.. ومنذ حصول كل المنتفعين بتلك الشقق والعمارات على صكوك الملكية من وزارة الإسكان التي تزامنت مع زخم الوحدة الفجائي، وما رافق ذلك من ضوضاء الرعز المحتون نحو البحث عن المزيد من العقارات، والنشاط المحوم في سباقات الإيجارات والشقق الفارغة والمفروشة، وتناسي النشاط السكاني للقاطنين في هذا الشارع الحيوي، الذي ساهم بشكل كبير في تراكم القمامات والمخلفات البشرية ومستنقعات المياه والمجري في قيعان تلك البنائيات

هنا تعترضنا بعض أسئلة شقية تلفت انتباهنا إلى تخيل الحال لبعض سنوات من هذا الحادث الذي يشكل إنذاراً حقيقياً للحدايا الجدد الذين سندرج أسماؤهم في قائمة ضحايا قاطني الشارع الرئيس: ألم يحن الوقت لإعادة حساباتكم في المصير المحتوم لهذه العمارات المتهاكة؟ وما هو دور المكتب التنفيذي للمحافظة ومكتب وزارة الإسكان والتخطيط الحضري/م/عدن؟ وإذا - لا قدر الله - وتكررت المأساة السابقة، هل من ملجأ يرتمي فيه أولئك المتكويون غير المدارس والمستشفيات وإلى متى ؟